مسألة خلق أفعال العباد
في مقالات أعلام المدارس الكلامية

د. امحمد مراجع أبوزريق
كلية الدعوة وأصول الدين، الجمعة الأسمرية الإسلامية

مقدمة:

إن مسألة أفعال العباد كانت ولازالت مثار اهتمام الباحثين من أرباب الديانات السابقة والفلسفات القديمة، كما هي موضع خلاف كبير بين جميع الفرق الإسلامية، وبخاصة الجبرية والمعتزلة وأهل السنة والجماعة الأشاعرة، بل ومازالت هذه المسألة حية ومعاصرة، تشغل العقل الإنساني وتُؤرقه، فمنهم من ينكر على العبد حريته، فبجعله مسيراً لا شأن له في خلق أفعاله التي حددت له مسبقاً ولا سبيل إلى تعديلها أو تحويلها، ومنهم من يربأ بالإنسان أن يكون في منزلة الجماد، فيثبت له الإرادة ويجعله قادرا على أفعاله، ويرى أن من العدل أن يثاب أو يعاقب بناء على ما قدمت يداه، ولعل السبب في ذلك أن القرآن الكريم وردت فيه آيات كثيرة تشير إلى أن الله خالق كل شيء، وآيات أخرى تقرر أن العبد حر في اختيار أفعاله ومسؤول عنها، لذا انقسم المسلمون في فهم هذه المسألة وتباينت مقالات أعلام المدارس الكلامية فيها إلى قسمين:

1) أهل الجبر والمعتزلة
2) الأشاعرة.

من أجل هذا كله رأيت أن أبرز حقيقة الخلاف بين هذه الفرق في هذه المسألة الهامة مع بيان أوجه الخلافات الدقيقة بينهم، وقد جاء البحث بعد هذه المقدمة في مبحثين:

المبحث الأول: رأي المعتزلة "الجبرية" والمعتزلة في خلق أفعال العباد.

المبحث الثاني: القائلين بالكسب الأشاعرة.

تمهيـد:

ألف البخاري – رحمه الله تعالى – كتاباً مفرداً في خلق أفعال العباد، وذكر في صحيحه تراجم كثيرة من الآيات والأحاديث، وأحاديث جمة قاصداً بذلك الرد على أهل الاعتزال، وهنا ألخص ما ذكره وذكره شراحه وغيرهم من كتب التوحيد، قال البخاري – رحمه الله –: باب " في

المشيئة والإرادة ": وقول الله تعالى:﴿ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾[1]، ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾[2]، ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾[3]، والمشيئة كالإرادة سواء، وعند البعض أن المشيئة في الأصل إيجاد الشيء وإصابته، فمن الله الإيجاد ومن الناس الإصابة، وفي العرف تستعمل موضع الإرادة. قال الإمام الشافعي المشيئة إرادة الله، وقد أعلم الله خلقه أن المشيئة له دونهم فقال: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾[4]، وسئل الشافعي عن القدر فقال:

ما شئتَ كان وإن لم أشأ ∴ وما شئتُ إن لم تشأ لم يكن[5]

إن أهل السنة تمسكوا بأصل قامت عليه البراهين أن الله خالق كل مخلوق ويستحيل أن يخلق المخلوق شيئاً، والإرادة شرط في الخلق ويستحيل ثبوت المشروط دون شرطه، فلما عاند المشركون المعقول وكذبوا المنقول الذي جاءتهم به الرسل وألزموا الحجة بذلك تمسكوا بالمشيئة والقدر السابق، وهي حجة مردودة لأن القدر لا تبطل به الشريعة وجريان الأحكام على العباد بأكسابهم، فمن قدّر عليه المعصية كان ذلك علامة على أنه بالعقاب إلا أن يشاء أن يغفر له من غير المشركين، ومن قدّر عليه الطاعة كان ذلك علامة على أنه قدّر عليه بالثواب.

وحرف المسألة أن البعض قاسوا الخلق على المخلوق؛ لأن المخلوق لو عاقب من يطيعه من أتباعه عُدَّ ظالماً لكونه ليس مالكاً له بالحقيقة، والخالق لو عذّب من يطيعه لم يعد ظالماً، لأن الجميع ملكه فله الأمر كله يفعل ما يشاء، ولا يُسأل عما يفعل، فالأمور كلها موقوفة على مشيئة الله، وأن أفعال العباد متعلقة بها وموقوفة عليها ما اجتمع الناس على تعليق الاستثناء به في جميع الأفعال، وأصل النزاع بين المعتزلة وأهل السنة أن الإرادة عند أهل السنة قوله تعالى: ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي الْآخِرَةِ** ﴾[6]، وزعم المعتزلة أن الإرادة صفة من صفات فعله.

---

(1) سورة آل عمران، الآية 26.

(2) سورة الإنسان، الآية 30.

(3) سورة الكهف، الآية 23، 24.

(4) سورة الإنسان، الآية 30.

(5) ينظر: ديوان الإمام الشافعي، تحقيق: عبدالرحمن المعطاوي، ص123.

(6) سورة آل عمران، الآية 176.

قال ابن بطال: " غرض البخاري في هذا الباب إثبات نسبة الأفعال كلها لله تعالى سواء كان من المخلوقين خيراً او شراً، فهي لله تعالى خلق وللعباد كسب، ولا ينسب شيء من الخلق لغير الله تعالى فيكون شريكاً وناداً ومساوياً له في نسبة الفعل إليه "[1].

المبحث الأول:

رأي الجبرية والمعتزلة في خلق أفعال العباد

رأي الجبرية:

زعمت الجبرية ورئيسهم الجهم بن صنوان أن التدبير في أفعال العباد كلها لله تعالى، وهي اضطرارية، كحركات المرتعش والعروق النابضة وحركات الأشجار، وإضافتها إلى الخلق مجاز، فالعبد عندهم مجبور على أفعاله مقهور عليها لا تأثير له في موجودها البتة، فهو كالريشة في مهب الهواء وغلا غلاتهم فقالوا: "بل هي عين أفعال الله ولا تنسب إلى العبد إلا على المجاز "[2].

وقولهم إن الإنسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة بل هو مجبور في أفعاله لا قدرة له، ولا إرادة، ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال منه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات، كما يقال: أثمرت الشجرة، وجرى الماء، وتحرك الحجر، وطلعت الشمس وغربت، إلى غير ذلك، والثواب والعقاب جبر، كما أن الأفعال كلها جبر، فإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً[3].

وغلا بعضهم فقال: بل هي عين أفعال الله ولا تنسب إلى العبد إلا على المجاز، والسؤال: كيف يأمرهم بفعل ما قد خلق وأمضى، أو ينهاهم عن فعل ما قد صور وقضى، ولأن الإنسان يلحقه حكم فعله من المدح والثناء والذم والاستهزاء، والثواب والجزاء فكيف يكون ذلك من العلي الأعلى سبحانه!؟ ولأنه يحصل بحسب قصده ودواعيه، وينتفي بحسب كراهته وصوارفه على طريقة واحدة، ولأن الله تعالى قد أضاف أفعال العباد إليهم فقال: ﴿ **يَكْسِبُونَ** ﴾ و﴿ يَمْكُرُونَ

(1) ينظر: فتح الباري للعسقلاني، كتاب التوحيد، ج15، ص510، وينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال، ج10، ص553.

(2) انظر: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، عبدالقاهر البغدادي، منشورات دار الآفاق الجديدة، ص199.

(3) انظر: الملل والنحل لمحمد بن عبدالكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ص87.

﴾ و﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ و﴿ يَصْنَعُونَ ﴾ ونحو ذلك في القرآن كثير، ولكنه تعالى أمر تخييراً ونهى تحذيراً وأقدرهم على فعل الضدّين وهداهم النجدين ومكّنهم في الحالين، لم يمنعهم عن فعل المعاصي جبراً ولا قهرهم.

بيد أن الجهم بن صفوان الذي أورد على أهل الإسلام شكوكاً أثرت في الأمة الإسلامية آثاراً قبيحة تولّد عنها بلاءً كبيراً، فكثر أتباعه على أقواله هذه في خلق أفعال العباد وغيرها تؤول إلى التعطيل، يقول: " أنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده "، وأنه هو الفاعل، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز ومن ثم فقد نسبه قوم إلى مذهب المعتزلة ".

" وجهم عند المعتزلة في سوء الحال والخروج عن الإسلام، كهشام بن الحكم وقد أكبر أهل الدين بدعته، وتمالؤوا على إنكارها وتضليل أهلها وحذروا الناس من الجهمية "[1].

حتى أن المعتزلة لهم رأي وانتقاد للجبرية والجهمية وخلاف في هذه المسألة بقولهم: " بأن منهم من ذهب إلى أن هذه الأفعال مخلوقة من الله تعالى فينا لا تعلّق لها بنا أصلاً لا اكتساباً ولا إحداثاً، وإنما نحن كالظروف لها وهم الجهمية ومنهم من ذهب إلى أن لها بنا تعلقاً من جهة الكسب وإن كانت مخلوقة فينا من جهة الله تعالى، ثم اختلفوا، فمنهم من سوى في هذه القضية بين المباشر والمتولد وهو ضرار بن عمرو ومنهم من قال: إن المباشر خلق الله تعالى فينا متعلق بنا من حيث الكسب، وأما المتولد فإن الله تعالى منفرد بخلقه"[2].

رأي المعتزلة:

يرى معظم المعتزلة أن للإنسان قدرة على أكثر أفعاله، يريدون بها أفعاله الاختيارية التي يتردد فيها أمام الفعل أو الترك، فإذا فعلها كانت مخلوقة له ما في ذلك ريب، أما الأفعال الاضطرارية كرعشة اليد وغيرها وهي تشبه الأفعال المنعكسة التي تتم دون تدخل الإرادة فلا يمكن أن يقال عنها أنها من صنعه أو بحريته واختياره، والأفعال الأولى التي يمكن فعلها أو تركها أولى أن تنسب إلى الإنسان من أن تنسب إلى الله، إذ لو لم يكن العبد هو خالقها، بل كانت مخلوقة لله، فليس هناك ما يدعو إذن لا إلى تكليفه بفعلها، ولا إلى عقابه أو ثوابه عليها،

(1) ينظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط1، 1950، مكتبة النهضة المصرية، ج1، ص14.

(2) ينظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار بن أحمد، تحقيق: د. عبدالكريم عثمان، مكتبة وهبه، ص324.

متى وقعت منه أو أجراها الله على يديه، كما يقول أهل الجبر المحض وكيف يثاب أو يعاقب مع أنه لم يأتِ في حقيقة الأمر خيراً أو شراً من تلقاء نفسه؟

يقول القاضي عبدالجبار: " إن أفعال العباد غير مخلوقة منهم وأنهم هم المحدثون لها، والذي يدل على ذلك أن نفصل بين المحسن والمسيء، وبين حسن الوجه وقبيحه، فنحمد المحسن على إحسانه ونذم المسيء على إساءته، ولا تجوز هذه الطريقة في حسن الوجه وقبحه"[1].

وعلى كل، فليس هناك معنى لتكليف العبد بفعل الخير وترك الشر ما دمنا نعلم أن ذلك ليس في استطاعته؛ لأن الله وحده هو القادر وهو الخالق لكل شيء، حتى لأفعال العباد نفسها، وكيف يتصور العقل أن نقول لمن لا يخلق شيئاً افعل أو لا تفعل؟ ثم كيف نجيز أن يعاقب العاجز أو يثاب على عجزه أو على فعل أجراه الله على يديه، دون أن تكون لإرادة هذا العاجز أي تأثير في القيام به؟

تلك هي وجهة نظرهم العقلية في ضرورة القول بخلق العبد لأفعاله وهي وجهة نظر أخلاقية لا غبار عليها وهي تتسق فيما عدا ذلك مع آيات كثيرة من القرآن الكريم وهي تلك الآيات التي لم يعدم المعتزلة أن يستشهدوا بها لتدعيم رأيهم فمنها قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ** ﴾ ، وقوله: ﴿ **فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۞ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ** ﴾ ، فهذه الآيات أكثر صراحة من الآيات التي استشهد بها أهل الجبر المطلق في إثبات أن العبد هو الذي يخلق أفعاله، وانه هو الذي يُسأل عن عمله، لا عن عمل غيره.

يقول القاضي عبدالجبار: " فإن أفعال العباد لا يجوز بأن توصف بأنها من الله تعالى ومن عنده ومن قبله... فإن أفعالهم حدثت من جهتهم وحطت بدواعيهم وتصورهم، واستحقوا عليها المدح والذم والثواب والعقاب، فلو كانت من جهته تعالى أو من عنده أو من قبله لما جاز ذلك، فإذاً لا يجوز إضافتها إلى الله تعالى إلاّ على ضرب من التوسع والمجاز "[2].

وروي أن عبدالجبار المعتزلي قال عند أبي إسحاق الإسفراييني أحد أئمة أهل السنة معرضاً له: " سبحان من تنزه عن الفحشاء، فتفطن أبو إسحاق فقال: سبحان من لا يقع في ملكه

(1) ينظر: المصدر السابق نفسه، ص332.

(2) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار، ص778.

إلا ما يشاء، فقال عبدالجبار: أيريد ربنا أن يعصى؟، فقال الأستاذ أبو إسحاق: أيعطى ربنا قهراً؟، فقال المعتزلي: أرأيت إن منعني الهدى وقضى علي بالردى أأحسن إلي أم أساء؟ ، فقال له الأستاذ: إن منعك ما هو لك فقد أساء وإن منعك ما هو له فذلك فضله يؤتيه من يشاء، فبهت المعتزلي وقال الحاضرون: والله ما لهذا جواب "[1].

كما يثبت المعتزلة قدرة العبد على الفعل وأن أفعاله منسوبة إليه، وأن الله لم يخلق فعل العبد، ويوردون الأدلة العقلية والسمعية على قدرة الإنسان على أفعاله، ويردون على القائلين بخلق الله لأفعال العباد، سواء المجبرة أو القائلين بالكسب، بل ولقد عد المعتزلة القائلين بالكسب مجبرة "[2].

المبحث الثاني:

القائلين بالكسب الأشاعرة

الأشاعرة " أهل السنة والجماعة ":

مذهب الأشاعرة وما صلة أن للعبد في أفعاله الاختيارية كسباً، وأنه ليس له إلا ذلك الكسب، فليس هو مجبوراً عليها – كما تقول الجبرية – وليس هو خالقاً لها كما تقول المعتزلة[3].

وقد اعتمد الأشاعرة في رأيهم في خلق الله لأفعال العباد على أمرين؛ الأول: لو كان العبد خالقاً لأفعال نفسه للزم وجود غير الله، ووجود خالق غير الله محال، ويلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم، والثاني: لو كان العبد موجداً لأفعاله ومحدثاً لها لكان عالماً بها، واللازم ممتنع فالملزوم ممتنع[4]، فموقف الأشاعرة من هذه المسألة يستند إلى قضية أساسية يرون أن المسلمين قد أجمعوا عليها وهي " ما شاء الله كان وما لا يشاء لا يكون "[5].

(1) ينظر: فتح الباري، للعسقلاني، كتاب التوحيد، ج15/ ص416.

(2) ينظر: القاضي عبدالجبار، شرح الأصول الخمسة، ص322.

(3) ينظر: شرح جوهرة التوحيد لإبراهيم الباجوري، نسقه وخرج أحاديثه: محمد أديب الكيلاني وعبدالكريم تقان، قدم له: عبدالكريم الرفاعي، ص218.

(4) ينظر: حقيقة الخلاف بين المتكلمين، د. علي عبدالفتاح المغربي، الناشر: مكتبة وهبه، ص75.

(5) ينظر: في علم الكلام، دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، أحمد محمود صبحي، دار النهضة بيروت، ج2، ص77.

وأفعال العباد كلها مخلوقة لله، وليس للإنسان منها غير اكتسابها، فكل شيء لا يوجد ولا يتكيف إلا بخلق الله جل جلاله وليس في ذلك جبر ولا قسر، وقد فصل الأشاعرة هذه المسألة حينما ميزوا بين نوعين من الأفعال:

1- أفعال اضطرارية: وهي كل ما يقع في الكون على وجه القسر والحتم، وليس للعبد فيها كسب ولا اختيار، كحركة الأفلاك والفصول ونمو الأشجار والنباتات، وكثير من وظائف الإنسان وحركاته كارتعاش المريض، ونبض العروق وضربات القلب [1].

ولا خلاف بين العلماء في أن الأفعال الاضطرارية مخلوقة لله تعالى وأنها ليست مناط التكليف إذ لا دخل لقدرة العبد ولا اختيار فيها.

2- أفعال اختيارية: وهي ما للعبد فيها قدرة وإرادة وكسب، كالصلاة والكتابة والأكل والمشي وما أشبه ذلك، مما يختاره الإنسان لنفسه من السلوك والأعمال[2].

وهذه الأفعال هي التي اختلف حولها العلماء في كونها واقعة بقدرة الله أم بقدرة العبد.

إذاً قول الأشاعرة " أهل السنة والجماعة " بأن الأفعال الاختيارية واقعة بقدرة الله وحده ولا تأثير بقدرة العبد في وجودها إنما لهم مجرد الكسب، يحتاج منا إلى الوقوف على مصطلح الكسب، وقد اشتهر الأشاعرة بالكسب حتى قال الطلبة في وصف الأمر الخفي " أدق من كسب الأشاعرة "[3].

وقد ذكر الأشاعرة للكسب تعاريف عدة، منها ما ذكره صاحب الجوهرة بقوله: " ما يقع به المقدور بلا صحة انفراد القادر به "[4]، والمقدور على هذا يراد به الفعل، كالحركة ونحوها، وأما المراد بالقادر العبد، ومعنى قوله: " من غير صحة انفراد القادر به "، أي من غير تجويز كون العبد منفرداً بفعل ذلك المقدور، بل ومن غير صحة كون العبد مشاركاً في فعل ذلك

(1) ينظر: شرح لب العقائد الصغير، تأليف: محمد مفتاح قريو، دار مكتبة الشعب- مصراتة، ص99.

(2) ينظر: كبرى اليقينيات الكونية وجود الخالق ووظيفة المخلوق، محمد سعيد البوطي، دار الفكر المعاصر- بيروت، ص162.

(3) ينظر: تفسير التحرير والتنوير، لابن عاشور، دار سحنون- تونس، ج3، ص138.

(4) ينظر: شرح جوهرة التوحيد، الباجوري، خرج أحاديثه: الكيلاني، ص219.

المقدور، إذ لا تأثير للعبد بوجه ما، لا على الاستقلال، ولا على المشاركة، والله سبحانه وتعالى هو المنفرد بعموم التأثير وليس العبد إلا مجرد المقارنة أو توجه القصد[1].

وعرّفه الرازي بقوله: صفة تحصل بقدرة العبد بفعله الحاصل بقدرة الله تعالى، فإن الصلاة والقتل مثلاً كلاهما حركة، ويتمايزان بكون إحداهما طاعة والأخرى معصية، وما به الاشتراك غير ما به التمايز، فأصل الحركة بقدرة الله تعالى وخصوصية الوصف بقدرة العبد، وهي المسماة بالكسب، وقريب من ذلك ما يقال إن أصل الحركة بقدرة الله، وتعينها بقدرة العبد وهو الكسب[2]، وعرّفه بعضهم بقوله: " هو تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل المقدور المحدث من الله "[3].

وعرّفه الشيخ البوطي بقوله: " إنه الإرادة التي هي العزم على الفعل وتوجيه القصد والنية إليه "[4].

من هذه التعريفات قد يتوهم البعض أن العبد مجبور على أفعاله الاختيارية، فينبغي أن يعلم أن هذه الأفعال من جملة مخلوقات الله تعالى، فالله هو الذي يخلق فيك الإقبال على الدراسة أو الانقطاع عنها، وهو الذي يخلق فينا التصرفات كلها من طاعة وعصيان، ثبت ذلك بالدليل العقلي، إذ لو لم يكن شيء من ذلك بخلق الله وقدرته لما اتصف إذاً بكل صفات الكمال، ولكان ذلك بتأثير مستقل عن غيره، وهو محال على الله، أما الدليل النقلي من القرآن الكريم فآيات كثيرة من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا** ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ **خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ** ﴾[6]، قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾[7]، إلى غير ذلك من الآيات التي تثبت أن فعل العبد واقع بقدرة الله تعالى.

---

(1) ينظر: المصدر السابق، ص219.

(2) ينظر: شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني، تحقيق وتعليق: د.عبدالرحمن عميرة، بيروت، الطبعة الثانية، 1998 م، ج4،ص225.

(3) ينظر: الإيمان بالقضاء والقدر، للدكتور عبدالسلام التنوجي، جمعية الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولى، ص125.

(4) ينظر: كبرى اليقينيات الكونية، محمد رمضان سعيد البوطي، ص164.

(5) سورة الفرقان، الآية 2.

(6) سورة الأنعام، الآية 102.

(7) سورة الصافات، الآية 96.

إضافة إلى ذلك فإن خلق الله تعالى لهذه الأفعال لا يستلزم بالضرورة أن يكون الإنسان مكرهاً عليها ومجبراً عليها، إذ لا تلازم بينهما، فقيام الإنسان بفعل ما يتوقف على أمرين اثنين، وجود هذا الفعل في الخارج، بمعنى وجود مقوماته كلها المادية والمعنوية، ثم اكتساب الإنسان لهذا الفعل من طريق توجهه نحوه، فالإنسان مريد ومختار في هذا الفعل بوصفه كاسباً، ومتوجهاً إليه، لا بوصفه خالقاً ومريداً لمقوماته وعناصره، وقد ضرب الأشاعرة أمثلة كثيرة لبيان معنى الكسب، فالكتابة مثلاً لكي تتم لابد من وجود أشياء كاليد والورق والقلم، وكلها من خلق الله تعالى، فاليد وما فيها من حياة وشرايين وأعصاب وما تتصف به من القدرة على لحركة، كل ذلك بخلق الله تعالى، والورق في صورته وجوهره من خلق الله أيضاً، مرقوما القلم للكتابة من خلق الله أيضاً، وتلاقي هذه العناصر كلها لتوجد خطاً مرموقاً على الورق، ولاشك أنه أيضاً بقدرة الله وخلقه ولكن مع وجود هذه الأشياء وتكاملها مع بعضها لا تحدث كتابة، فخالقية الله لهذه العناصر لا يعني وجود الكتابة، فالكتابة لكي توجد لابد من أن يعزم الكاتب على الكتابة وأن تنبعث إرادته وعزيمته إلى ذلك، فحينئذ يأذن الله تعالى للقوة التي أودعها في اليد أن تلبي، وللشرايين والأوردة أن تساعده على قصده، وللحبر أن ينساب كما شاء، وعندئذ يسمى كاتبا وينسب إليه كسب هذا الفعل، على الرغم من أن الله عز وجل هو الخالق له، ومن هنا فإن القصد والعزيمة والكسب من الإنسان وخلق الفعل وأسبابه القريبة والبعيدة كل ذلك من الله تعالى[1].

وأيضاً فإن الثواب والعقاب إنما يكون على القصد والكسب لا على خلق الوسائل والأسباب وخلق الفعل نفسه، فالله عز وجل إنما يقاضي عباده ويحاسبهم على هذا الشيء الذي اسمه الكسب، أي على الانبعاث النفسي إلى التلبس بالفعل مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ **لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ** ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ** ﴾[3]، قوله تعالى: ﴿ **كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ** ﴾[4]، وغير ذلك من الآيات التي

(1) ينظر: كبرى اليقينيات الكونية، للبوطي، ص163 – 164.

(2) سورة الفرقان، الآية 2.

(3) سورة الأنعام، الآية 102.

(4) سورة الصافات، الآية 96.

تنص على أن مناط الأمر والعقاب إنما هو كسب الإنسان أي انبعاثه نحو الشيء الذي أمر به أو نهى عنه[1].

هذه هي عقيدة الأشاعرة " أهل السنة والجماعة " مجملة فيما اشتهروا به من قولهم بالكسب كمذهب وسط في خلق أفعال العباد بين الجبرية والمعتزلة، ولقد تأثر مفسرو الأشاعرة بهذه العقيدة حتى طغت على تفاسيرهم، في تفسير بعض الآيات القرآنية والتي منها قوله تعالى: ﴿ **لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ** ﴾[2]، يستدل القرطبي بهذه الآية على صحة ما ذهب إليه أئمة الأشاعرة في تسميتهم فعل الإنسان كسباً واكتساباً، ويرى في هذه الآية تأييداً لهم فيقول في تفسيره للآية: " في هذه الآية دليل على صحة إطلاق أئمتنا على أفعال العباد كسباً واكتساباً، ولذلك لم يطلقوا على ذلك لا خلق ولا خالق، خلافاً لمن أطلق ذلك من مجترئة المبتدعة، ومن أطلق من أئمتنا ذلك على العبد وأنه فاعل فبالمجاز المحض "[3].

أما الشيخ ابن عاشور فقد وجد هو الآخر في هذه الآية دليلاً للأشاعرة على صحة إطلاق لفظ الكسب والاكتساب على فعل الإنسان وقدرته فيقول: " وفي هذه الآية مأخذ حسن لأبي الحسن الأشعري في تسميته استطاعة العبد كسباً واكتساباً، فإن الله وصف نفسه بالقدرة، ولم يصف العباد بالقدرة ولا أسند إليهم فعل قدر وإنما أسند إليهم الكسب "[4].

ومن أصحاب المقالات الإمام الباقلاني – رحمه الله – فقد ذهب في هذه المسألة كأهل السنة والجماعة إلى أن جميع أفعال العباد مخلوقة، خلقها الله عز وجل في الفاعلين، وقد بين الإمام الباقلاني أن هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة فقال: "اعلم أن مذهب أهل السنة والجماعة أن الله تعالى هو الخالق وحده لا يجوز أن يكون خالق سواه، فإن جميع الموجودات

(1) ينظر: كبرى اليقينيات الكونية، للبوطي، ص164.

(2) سورة البقرة، الآية 286.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي، ط3، 2000م، ج3، ص278.

(4) ينظر: تفسير التحرير والتنوير، لابن عاشور، ج3، ص138.

من أشخاص العباد وأفعالهم وحركات الحيوانات قليلها وكثيرها حسنها وقبيحها خَلْقٌ له تعالى لا خالق غيره، فهي منه خلق وللعباد كسب "[1].

واستدل على مذهبه هذا الذي هو مذهب أهل السنة الجماعة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة وأدلة العقول.

أما الأدلة من الكتاب فمنها: قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾[2]، ووجه استدلاله بالآية الكريمة أن الله تعالى أخبر أنه خالق لأعمالنا على العموم كما أخبر أنه خالق لأشكالنا وذواتنا [3]، وقوله تعالى: ﴿ **خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾[4]، ووجه استدلاله بالآية الكريمة أنه من المعلوم أن أفعالنا مخلوقة إجماعاً وإن اختلفنا في خالقها 366وهو سبحانه وتعالى قد أدخل في خلقه كل شيء مخلوق فدل هذا على أنه لا خالق لشيء مخلوق غيره سبحانه وتعالى[5].

واستدل من السنة: ما روي عن النبي – صلى الله علي وسلم – أنه قال: " إن الله خلق كل صنعة وصانعها "[6]، ووجه استدلاله بهذا الحديث: أن صنعة الصانع بحركاته وأفعاله سواء كانت صنعته مباحة وطاعة، ككتابة القرآن والحديث والفقه أو محضورة من تصور صور الحيوانات أو عمل السلاح ليقتل به المسلمين فصح بهذا الخبر أن الله جل وعلا خالق للفاعل منا ولفعله[7].

كما استدل بالإجماع وأن المسلمين أجمعوا على القول بأنه لا خالق إلا الله كما يقولون لا رازق إلا الله، ولا محيي ولا مميت إلا الله تعالى، فلا يكون الخلق لغيره ويثبتوه خالق[8].

واستدل من جهة العقل بأدلة كثيرة أكتفي بذكر واحدة منها:

(1) ينظر: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للباقلاني، تحقيق: الكوثري، ص144.
(2) سورة الصافات، الآية 96.
(3) ينظر: الإنصاف، للباقلاني.
(4) سورة الأنعام، الآية 102.
(5) ينظر: الإنصاف للباقلاني، ص145.
(6) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد، ص137، 138.
(7) ينظر: الإنصاف، للباقلاني، ص145.
(8) المصدر السابق نفسه، ص147.

قوله: " أنه تعالى قادر على جميع الأجناس التي يكتسبها العباد فإذا ثبت من قولنا جميعاً أنه قادر على فعل ما يكتسبه العباد على الوجه الذي يوجد عليه كسبهم وجب أنه قادر على نفس كسبهم، لأنه لو لم يقدر عليه مع قدرته على مثله لوجب عجزه عنه واستحالة قدرته على مثله فثبت بذلك أن أفعال الخلق مقدورة له، فإذا وجدت كانت أفعالاً له، لأن القادر على الفعل إنما يكون فاعلاً له إذا حصل مقدوره موجوداً، وليس يحصل المقدور مفعولاً إلا لخروجه إلى الوجود فقط فدلّ ما قلناه على خلق الأفعال "[1].

يقول الإمام ابن القيم – رحمه الله تعالى –: " فالطوائف كلها متفقة على الكسب ومختلفون في حقيقته، فقالت القدرية: هو إحداث العبد فعله بقدرته ومشيئته استقلالاً وليس للرب صنع فيه ولا هو خالق فعله ولا مكوّنه ولا مريداً له، وقالت الجبرية: الكسب اقتران الفعل بالقدرة الحادثة من غير أن يكون لها فيه أثر، وكلا الطائفتين فرّق بين الخلق ولكسب، ثم اختلفوا فيما وقع به الفرق، فقال الأشعري في عامة كتبه: معنى الكسب أن يكون الفعل بقدرة محدثة، فمن وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق، ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب "[2].

كما وافق الإمام الآمدي – رحمه الله – الأشعري والأشاعرة في الكسب المعروف بكسب الأشعري بقوله: " وذهب... أهل الحق إلى أن أفعال العباد مضافة إليهم بالاكتساب وإلى الله تعالى بالخلق والاختراع؛ لأنه لا أثر للقدرة الحادثة فيها أصلاً "[3].

(1) ينظر: التمهيد للباقلاني، تحقيق: مكارتي، بيروت، 1957، ص303.

(2) ينظر: شفاء العليل، لابن القيم، الطبعة الأولى، بيروت، ص222.

(3) ينظر: غاية المرام في علم الكلام للآمدي، تحقيق: حسن محمود عبداللطيف، مطابع الأهرام، القاهرة، 1391 هـ، ص207.

الخاتمـــة

وبعد هذا العرض المبسط لمسألة خلق أفعال العباد في مقالات أعلام المدارس الكلامية يظهر لنا مدى الاختلاف بين المتكلمين وكيف أسهم ذلك في تعميق هوة الخلاف ، بحيث أصبحت الآراء متباعدة وليس من السهل التقاؤها في ذلك الجو المشحون بالخصومة والنزاع، والذي بعد به الجدل عن مراميه الصحيحة، وأيضاً اتباع أساليب جدلية وصور استدلالية يستخدمها كل فريق لنصرة رأيه ومعاندة الخصم، إذ أن هناك مسلّمات لدى أعلام كل مدرسة كلامية لا يتراجعون عنها، لذا يلزم كل باحث في أصول الدين أن ينأى بقلمه عن هذه الجدليات والمجادلات، فإذا اتجه إلى مقالات الكلاميين فلينسق منها ما يجمع بينها مما هو إيجابي ولتختفي تلك المشاحنات بمقالاتها السلبية التي لم تنتج إلا تنافراً وفرقة امتدت آثارها إلى أوساط الرأي العام في مجتمعات أمة الإسلام، وكان من نتاج ذلك ما تعاني منه الأمة الآن ومنذ حين من مشكلات وأزمات وضعف وهوان وتراجع.

وإلى أي مدى يمكن إنشاء مركب يجمع الإيجابيات من تلك المقالات، الغاية من هذا المركب المقاربة الفكرية في تقديم خطاب إيماني موحد لهذا الجيل والأجيال القادمة من الشباب المسلم على هذه الصورة وما يماثلها ينبغي أن تكون دراسة أي مسألة من المسائل الكلامية.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ديوان الإمام الشافعي، تحقيق: عبدالرحمن المعطاوي.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للعسقلاني.
- شرح صحيح البخاري لابن بطال، ضبط نصه وعلق عليه: ياسر بن إبراهيم، الرياض، الطبعة الأولى، 2000.
- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، عبد القاهر البغدادي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الملل والنحل، محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط1، 1950، مكتبة النهضة المصرية.
- شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار بن أحمد، تحقيق: د. عبدالكريم عثمان، مكتبة وهبه.
- شرح جوهرة التوحيد، إبراهيم الباجوري، نسقه وخرّج أحاديثه: محمد أديب الكيلاني، عبدالكريم تقان، قدّم له: عبدالكريم الرفاعي.

– حقيقة الخلاف بين المتكلمين، علي عبدالفتاح المعربي، مكتبة وهبه.
– في علم الكلام، دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، أحمد محمود صبحي، دار النهضة بيروت.
– شرح لب العقائد الصغير، محمد مفتاح قريو، دار مكتبة الشعب، مصراتة.
– كبرى اليقينيات الكونية وجود الخالق ووظيفة المخلوق، محمد سعيد البوطي، دار الفكر المعاصر، بيروت.
– شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني، تحقيق وتعليق: عبدالرحمن عميرة، بيروت، ط2، 1998 م.
– الإيمان بالقضاء والقدر، للدكتور عبدالسلام التنوجي، جمعية الدعوة الإسلامية، ط1.
– الإنصاف، الباقلاني.
– التمهيد للباقلاني، تحقيق: مكارتي، بيروت، 1957.
– شفاء العليل، لابن القيم، الطبعة الأولى، بيروت.
– غاية المرام في علم الكلام، الآمدي، تحقيق: حسن محمود عبداللطيف، مطابع الأهرام، القاهرة، 1391 هـ.